المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/12/2015

مظالم

إلى رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء-سطات

تلتمس ابنة لعوينة سعيد المعتقل بسجن عين البرجة، والذي يحمل رقم الاعتقال 82851 التدخل العاجل من أجل إنصاف والدها وتمتيعه بحقوقه كاملة، خاصة أنه يعاني من أمراض مزمنة وقد دفع به هذا الوضع إلى محاولة الانتحار.

وتقول إنه سبق لهم أن رفعوا شكاية للجنة الجهوية من أجل متابعة وضع والدها، وإنها قامت بزيارة لوالدها يوم 10 دجنبر 2015 للاطلاع على وضعه داخل السجن فعلمت أنه يعاني من مضايقات مستمرة من طرف المسؤولين داخل المؤسسة السجنية، ومن خلال الزيارة التي قامت بها عاينت الوضع المتدهور لصحة والدها، حيث تضيف أنه تم إخضاعه للسجن الانفرادي "كاشو" وتم الاعتداء عليه بالسب والقذف والضرب وتصويره داخل الحبس الانفرادي ووصفه بعبارات نابية.

تكوين

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة، من 14 إلى 18 دجنبر الجاري بالمؤسسات السجنية بالجهة، ورشات تكوينية لفائدة موظفي وموظفات المؤسسات السجنية بالجهة، وذلك بمناسبة اليوم الوطني للسجين. وذكر بلاغ للجنة أن هذه الورشات التكوينية، المنظمة حول موضوع "القواعد الدنيا لمعاملة السجناء في ضوء المرجعية الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية"، تهدف إلى تكريس سياسة الانفتاح والتواصل والتفاعل مع كافة الفاعلين والمسؤولين على المؤسسات السجنية على المستوى الجهوي من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات السجنية وتقوية قدرات موظفي وموظفات المؤسسات السجنية في مجال حقوق الإنسان.

اختتام أشغال اللقاء الدولي حول الوقاية من التعذيب بمراكش

عبد الرزاق مروان: الملتقى تميز بتشخيص واقع الحال في منطقة (مينا) وتقاسم التجارب الفضلى والوقوف على مكامن الخلل والخصاص

اختتم أول أمس الثلاثاء بمراكش، اللقاء الدولي حول الوقاية من التعذيب الذي نظم على مدى يومين في إطار المبادرة الدولية لمحاربة التعذيب، والذي تضمنت أشغاله ورشة إقليمية حول الوقاية من التعذيب في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، بالإضافة إلى المنتدى السنوي الثاني للمبادرة الدولية لمحاربة التعذيب. وأكد السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة بجنيف محمد أوجار، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن انعقاد هذا الملتقى في المغرب يعتبر إشادة دولية بمكانة المملكة في مجال حقوق الإنسان لاسيما ما يتعلق بمناهضة التعذيب، وإقرارا بريادة المغرب في هذا الميدان.وبعد أن أوضح أن هذه التظاهرة شكلت مناسبة لاستعراض التجربة المغربية بكل نجاحاتها، وأيضا من منطق الشفافية والوضوح، استعراض الاكراهات التي قد تعترض بعض جوانبها، أبرز أوجار أنه تم خلال هذا الملتقى التنصيص على أهمية المسعى الأممي لمناهضة التعذيب من خلال التطرق إلى الإجراءات التي يجب اتخاذها والإصلاحات التي يجب القيام بها في المجال المؤسساتي والتشريعي وتدبير الحكامة الأمنية. وأشار إلى أن الورشة الإقليمية حول الوقاية من التعذيب في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، التي حضرها خبراء دوليون من ضمنهم خوان مانديز المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بقضايا التعذيب، والكاتب العام للجمعية الدولية للوقاية من التعذيب مارك طومسون وأعضاء لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب، وموظفون سامون يمثلون مختلف دول المنطقة، تروم تأمين انضمام كل الدول لهذه المعاهدة الدولية لمناهضة التعذيب والحرص على أن تكون مقتضياتها والاختيار الملحق بها مطبق بشكل جيد في مختلف البلدان.

ومن جهته، أبرز الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عبد الرزاق مروان، أن هذا الملتقى تميز بتشخيص واقع الحال في منطقة (مينا) وتقاسم التجارب الفضلى والوقوف على مكامن الخلل والخصاص في هذا المجال، فضلا عن تقديم خلاصات مهمة تدعو إلى تشجيع دول المنطقة على مواصلة الإصلاحات في جميع المجالات ذات الصلة بهذا الموضوع، من بينها تعزيز ضمانات حماية المتهمين أثناء الحراسة النظرية وتعزيز التدابير التشريعية والأخرى التي من شأنها تقوية جهود الدول من أجل القضاء على التعذيب بشكل نهائي.

أما الممثل الإقليمي لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا عبد السلام سيد أحمد، فأوضح أن لقاء مراكش مكن من تبادل التجارب الجيدة في هذا المجال ودراسة التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها حتى تتمكن الدول من تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب خاصة الدول التي صادقت على هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى الوقوف عند الإجراءات المختلفة التي تهم المكلفين بإنفاذ القانون.

ومن جانبه، أكد عبد الوهاب لهلالي عضو لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (تونس)، في تصريح مماثل، أن احتضان المغرب لهذه المبادرة يشكل دليلا على الرغبة في تقاسم التجارب والممارسات الفضلى في هذا الميدان، مبرزا أن من حق المجتمع أن يسلب الحرية من المجرمين لكن ليس من حقه أن يسلبهم حقوقهم المتأصلة في كرامتهم البشرية.

وفي السياق نفسه، أوضح الكاتب العام لجمعية الوقاية من التعذيب، وهي منظمة دولية غير حكومية مستقلة، مارك طومسون، أن التجربة المغربية في مجال مناهضة التعذيب، غنية جدا وأنه في السنوات الأخيرة كانت هناك إرادة مغربية من أجل تحقيق تقدم كبير في موضوع الإجراءات الأمنية والقوانين المتعلقة بهذا الميدان.

وتم خلال هذه الورشة، التي نظمت بشراكة بين المبادرة الدولية لمحاربة التعذيب ومركز البحث الشهير ويلتون بارك، مناقشة التجارب والممارسات الجيدة في مجال الوقاية من التعذيب في مراكز الشرطة من قبل مسؤولي عدد من بلدان المنطقة، وخبراء دوليين ومنظمات غير حكومية من بينها جمعية الوقاية من التعذيب، الشريكة للمبادرة الدولية لمحاربة التعذيب. كما تضمن برنامج المنتدى السنوي الثاني للمبادرة الدولية لمحاربة التعذيب، والذي شكل فرصة للبلدان الخمسة صاحبة هذه المبادرة للمناقشة مع البلدان الصديقة لهذه المبادرة، مختلف مظاهر الاستراتيجية والمبادرة المستقبلية لهذه الديناميكية الدولية.

وشكل هذا الحدث، الذي نظم بمبادرة من المحكمة الدائمة للمملكة بجنيف، فرصة لإبراز الخيارات التي اتخذها المغرب من أجل النهوض بحماية حقوق الإنسان وخاصة انخراطه على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لفائدة الوقاية من التعذيب. كما شكل لقاء مراكش اعترافا دوليا بانخراط المغرب وجهوده في هذا المجال. وقد تم إطلاق المبادرة الدولية لمحاربة التعذيب بجنيف في مارس 2014 من قبل مجموعة عبر إقليمية تضم المغرب، والدانمارك، والشيلي، وأندونيسيا وغانا.وتهدف هذه المبادرة إلى تعبئة الجهود من أجل التوصل، في أفق 2024، إلى المصادقة العالمية على الاتفاقية الدولية ضد التعذيب وباقي العقوبات والمعاملات القاسية واللاإنسانية والمهينة.وترمي هذه المبادرة الحكومية أيضا تشجيع تفعيل مقتضيات هذه الآلية القانونية الدولية من خلال النهوض بالتعاون الدولي والإقليمي وتعزيز القدرات في هذا المجال.

في لقاء نظمته فرق الأغلبية بالبرلمان

الأخ الأعرج: مشروعي قانوني هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة في حاجة إلى تعديل بعض موادهما

الرباط/ صليحة بجراف

اجتمع المشاركون أول أمس، بالرباط على أهمية مضامين مشروعي قانوني هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، في إذكاء الدينامية التي تعرفها الساحة الوطنية في مجال النهوض بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي أقرها دستور 2011.

وبعد أن اعتبر المتدخلون في اللقاء الذي نظمته فرق الأغلبية البرلمانية، أن تفعيل هذين القانونين لا يتناغم فقط مع الالتزامات الدولية التي انخرط فيها المغرب، وإنما يسهم أيضا في ترسيخ قيم حقوق الإنسان بمختلف أشكالها وتجلياتها، أكدوا أنهما في حاجة إلى مراجعة جذرية لبعض مقتضياتهما.

من جهته، قال الأخ محمد الأعرج، رئيس الفريق الحركي بمجلس النواب، في تصريح لـ«الحركة»، إن مشروعي القانون، وإن كانا يشكلان خطوة أساسية لتفعيل مقتضيات الدستور، إلا أنهما في حاجة إلى تعديل بعض موادهما كإعادة النظر مثلا في العديد من الاختصاصات والصلاحيات.

من جانبه، تحدث وديع بنعبد الله، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار ومنسق فرق الأغلبية، عن أهمية هذين المشروعين المعروضين على مجلس النواب في استكمال البناء المؤسساتي الوطني، ومواكبة التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي، قائلا إن النقاش الدائر حاليا بشأن المشروعين، «الانتقادات التي وجهت للمشروع من طرف بعض الجمعيات الحقوقية مشروعة»، لكن . يستطرد العلمي . «لا يجب الخلط والدعوة للتداخل في الاختصاصات بين هذه الهيأة والهيئات الدستورية الأخرى»، سيسهم حتما في إعمال آليات فعالة كفيلة برصد وتتبع وضعية الأسرة والطفولة في المجالات الحقوقية والاجتماعية الاقتصادية والتصدي لكل أشكال التمييز وترسيخ قيم المناصفة وتفادي ممارسات الحيف والتمييز.

بدوره، استحضر رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، «المشرع الدستوري المغربي الذي اختار الأسرة كقيمة مجتمعية، في الوقت الذي غابت هذه القيمة عن المجتمعات الغربية مما أدى إلى تفككها»، قائلا «نحن في مفترق طرق، لقد اعدنا مفهوم الأسرة كما هو، وكل ما يأتي بعدها يعد تفرعا لها في المجتمع»، معتبرا أن مؤكدا أن هذا الأمر يحتاج نوعا من الحذر، حتى لا نقسم المجتمع بين النساء والرجال.

أما عبد الرزاق الحنوشي، ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد أكد أن المشروعين في حاجة إلى مراجعة جذرية لبعض مقتضياتهما فضلا عن ضرورة احترامهما لمبادئ باريس المعيارية المنظمة لعمل المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والنهوض بها، (هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز)، وكذا احترام الآراء والمقترحات الصادرة عن مختلف الأطراف بشأن الهيئة الصلاحيات المخولة لها وتركيبتها في انسجام مع روح ومنطوق دستور 2011، مؤكدا على ضرورة ماسسة العلاقة بين القانونين من أجل إعطائهما زخما مؤسساتيا يواكب الصيرورة الحتمية التي يعرفها المجتمع المغربي في ظل الدستور الحالي.

(حميد البوطهري)

في نفس السياق، استعرضت، مستشارة وزيرة التضامن والأسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية، فاطمة الزهراء بابا أحمد، صلاحيات واختصاصات وأهداف هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، مبرزة أن الهيئة الأولى تختص بإبداء الرأي بمبادرة منها أو بطلب من الحكومة أو أحد مجلسي البرلمان، حسب الحالة، بشأن مشاريع ومقترحات القوانين ومشاريع النصوص التنظيمية، وتقديم الاقتراحات والتوصيات إلى الحكومة أو إلى مجلسي البرلمان بهدف تعزيز قيم المساواة والمناصفة وعدم التمييز وتكريسها وإشاعتها، وكذا تلقي الشكايات بشأن كل حالات التمييز التي يرفعها إلى الهيئة كل شخص يعتبر نفسه ضحية حالة من هذه الحالات.

إلى ذلك، ثمنت باقي المداخلات، المقتضيات التي يتضمنها المشروعان ودورهما في إعمال الآليات الكفيلة بالنهوض بالطفولة وضمان حماية حقوق النساء.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

مجلس الأمن يجدد التأكيد على تفوق مخطط الحكم الذاتي بالصحراء.. ويضع الجزائر أمام مسؤولياتها

SAR0/6

فؤاد عارف

بتأكيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تفوق مخطط الحكم الذاتي بالصحراء، تحت السيادة المغربية، وكذا بتنويه هذه الهيئة الأممية ب الجهود الجدية وذات المصداقية للمغرب من أجل التقدم نحو تسوية نهائية لهذا النزاع.

ففي قراره 2218، الذي يمدد لمدة سنة واحدة حتى 30أبريل 2016مهمة بعثة المينورسو، جدد مجلس الأمن التأكيد على صحة ومصداقية المقترح المغربي، الذي قدم في 11أبريل 2007 إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والذي أشاد بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان، لا سيما من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وبهذا الصدد، أعترف وأشاد مجلس الأمن بالتدابير والممارسات التي اتخذها المغرب من أجل دعم اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون.

ولم يحمل هذا القرار الجديد، الذي تمت المصادقة عليه بإجماع 15 عضوا بالمجلس، أي إشارة إلى تمتيع مهمة بعثة المينورسو بمراقبة حقوق الإنسان. بل إنه على العكس، يعترف بالتقدم الذي حققته المملكة في مجال حقوق الإنسان، المعترف به كذلك من قبل المجموعة الدولية، لا سيما من خلال جهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المنبثق عن مقاربة ملكية تروم وضع المغرب في مصاف الديمقراطيات الكبرى.

ويبقى الإطار الوطني السياق الملائم للتكفل بقضايا حقوق الإنسان، وهو ما يمثل أفضل وسيلة لقطع الطريق على كل المحاولات الرامية إلى التوظيف السيء لملف حقوق الإنسان.

وتسعى محاولة تمتيع بعثة المينورسو بمهمة مراقبة حقوق الإنسان إلى تحويل انتباه المجتمع الدولي عن المواقف المتخلفة لأعداء الوحدة الترابية، التي لا تزال تنظر إلى العالم من منظور الحرب الباردة.

وبعد أن وضعت النظام الجزائري أمام مسؤولياته، جددت الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة، دعوتها إلى "تسجيل" سكان مخيمات تندوف بالجزائر، داعية إلى "بذل المزيد من الجهود" في هذا الصدد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الطلب تضمنته لأول مرة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، حول الصحراء، والذي تم تقديمه في مستهل أبريل 2015إلى مجلس الأمن الدولي.

وتواصل الجزائر معارضة هذا التسجيل، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف لسنة 1951 وبروتوكولها لعام 66حول التسجيل.

يذكر أن مكتب مكافحة الغش، التابع لمفوضية الاتحاد الأوروبي، أدان في تقريره الرسمي، الاختلاس المنظم بالجزائر، منذ سنوات، للمساعدات الإنسانية الموجهة للصحراويين بمخيمات تندوف.

وأوضح مكتب مكافحة الغش، في تقريره، أنه من بين الأسباب التي جعلت هذه الاختلاسات ممكنة هي المبالغة في أعداد اللاجئين، وبالتالي في المساعدات المقدمة، مشيرا إلى أنه "لا الجزائر ولا جبهة البوليساريو وافقا على إجراء إحصاء لعدد سكان المخيمات".

وبهذا، يكون مجلس الأمن، من خلال تجديد دعمه للتوصل إلى حل سياسي مقبول من كافة الأطراف للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، قد بعث "رسالة" يتعين على قادة الجزائر فهمها وأخذها بعين الاعتبار.

ويدعو المجلس، في قراره، الأطراف والدول المجاورة إلى التعاون "بشكل تام" مع منظمة الأمم المتحدة، ومع بعضها البعض، والانخراط بشكل تام من أجل إجراء إحصاء لعدد سكان المخيمات، وضع حد للمأزق الحالي، والتقدم نحو حل سياسي".

وفي هذا الإطار، نوه العديد من الخبراء الأمريكيين والأمميين بالتدابير والمبادرات التي اتخذتها المملكة، بهدف تعزيز آليات حقوق الإنسان، مبرزين أن مجلس الأمن أشاد بهذه الجهود، وكذا بانفتاح وتعاون المملكة مع المساطر الخاصة لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وأعربوا عن الأسف لأنه على عكس تعاون وتفاعل المملكة مع المساطر الخاصة للأمم المتحدة، تظل مخيمات تندوف، حيث تحتجز ساكنة ضدا على إرادتها محرومة من حقوقها الأساسية، مغلقة في وجه الملاحظين الدوليين.

وتجدر الإشارة إلى أن المصادقة على هذا القرار يأتي بعد ثلاثة أشهر من الاتصال الهاتفي بين صاحب الجلالة الملك محمد السادس والأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بمبادرة من هذا الأخير، وهو الاتصال الذي شكل مناسبة لأعلى سلطة أممية لدعم المغرب في حسن نيته وموقفه المبدئي بخصوص الاحترام الكامل للمهمة الحالية لبعثة المينورسو، في احترام تام لمعايير المفاوضات كما حددها مجلس الأمن.

فمن خلال إطلاع جلالة الملك على "أخذه بعين الاعتبار تعاليق وملاحظات المغرب"، و تقديم ضمانات أكيدة بخصوص حيادية، وموضوعية ونزاهة مسؤولي الأمم المتحدة المكلفين بتيسير المهمة الأممية، يكون بان كي مون قد قطع الطريق على كل المناورات الخبيثة والميولات الدنيئة التي تريد تحريف المسلسل عن مساره القانوني.

ولم يتوقف المغرب، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عن تحذير المجموعة الدولية من أي محاولة مضللة أو سيئة النية تروم تقويض هذا المسلسل، وتهدد دور والتزام الأمم المتحدة بالتوصل إلى حل سياسي ونهائي لهذا النزاع، الذي يرهن مستقبل المنطقة المغاربية برمتها، ويهدد الأمن في منطقة الساحل.

وتحمل المقاربة المغربية، التي تتلاءم مع الشرعية الدولية، في طياتها الحرص الثابت لجلالة الملك على الحفاظ على الأنماط الحالية لانخراط الأمم المتحدة، معززة بحس عال من التاريخ والمسؤولية، وذلك تماشيا مع التوازنات والإكراهات الجيوستراتيجية لتجنب كل التوجهات المنحازة والخيارات المحفوفة بالمخاطر، التي قد تغرق المنطقة ككل، وتمهد الطريق للجماعات الإرهابية التي تسللت إلى مخيمات تندوف على نطاق واسع، والتي أضحى تواطؤها مع (البوليساريو) باديا في واضحة النهار.

وفي هذا الاتجاه، يشكل حياد الأمم المتحدة، ومواصلة بعثة المينورسو لعملها في "امتثال دقيق لمهمتها الحالية" ضمانة ضد أي محاولة لاستغلال تواجدها، وهو النهج الذي يؤكد اليوم الالتزام الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة.

وهكذا، يقترح المغرب، كشريك محترم ومسموع في المحافل الأممية، طريق الاعتدال من خلال تقديم مقترح الحكم الذاتي بالصحراء، تحت السيادة المغربية، والذي وصفته القوى العالمية وقرارات مجلس الأمن بالجدي والواقعي وذي المصداقية.

ويتعين اليوم على الأطراف الأخرى الانخراط في طريق الحكمة التي تحمل وعودا بمستقبل يعمه الازدهار والرخاء المشترك، والذي تطمح إليه شعوب المنطقة، التي تعاني من الأعمال الإجرامية للجماعات الإرهابية التي تتبنى إيديولوجية تنظيمي "القاعدة" و"داعش".

و.م.ع.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الفعاليات النسائية تنتقد مشروع قانون هيئة المناصفة وتعتبره ذا لمسة ذكورية

SNEEP 1-3

■ أمال المنصوري

سجلت الجمعيات النسائية، وهيئات المجتمع المدني مجموعة من النواقص في مشاريع قوانين هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، خلال اللقاء الذي نظم بمجلس النواب.

ومن بين الملاحظات المسجلة من طرف الجمعيات النسائية،غياب تعريف بعض المفاهيم، مثل "التمييز المباشر والتمييز غير المباشر، وتكافؤ الفرص بين الجنسين، والمناصفة، والمساواة والنوع الاجتماعي"، غياب تصدير لديباجة القانون بالنسبة لمشروع هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، نظرا لأهميتها في تاطير فهم مقتضيات القانون، وفي تحديد سياقاته وخلفياته وأهدافه، كما طالبت الجمعيات بمراجعة تشكيلة المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، بما يضمن التمثيل التعددي للقوى الاجتماعية، ومختلف التيارات الفكرية في المجتمع، مع الدعوة إلى اعتماد معايير ديمقراطية للتمثيلية خاصة بالنسبة للجمعيات.

وشددت رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، سميرة بيكردين، على ضرورة وضع تصدير للقانون بشأن مشروع هيئة المناصفة والتذكير بالمقتضيات الدستورية المرتبطة بحقوق الإنسان، والالتزامات الدولية للمغرب في هذا المجال نظرا لأهميتها في فهم القانون، إلى جانب تدقيق التعاريف المتصلة ببعض المفاهيم، (التمييز-المناصفة- تكافؤ الفرص بين الجنسين).

كما أكدت على أهمية إعادة النظر في صلاحيات الهيئة، وعدم إغفال مسألة الحماية وفق مبادئ باريس وجعل الهيئة سلطة تتمتع بصلاحيات حمائية وشبه قضائية تمكنها من تلقي الشكايات ورصد الانتهاكات ذات الصلة.

من جهته اعتبر عبد الرزاق الحنوشي، ممثل المجلس الوطني لحقوق الانسان من خلال قراءته لمشروع هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز أن كتابة النص كانت "ذكورية بامتياز". إن "هذه النصوص تخاطب الذكور ولا تهم النساء"، مشيرا إلى أن هناك "رأيا مهما للجنة البندقية، تضمن ملاحظات لم تجد صداها في هذا المشروع"، وأن هذا الرأي ترجمه المجلس، وسيكون ضمن رأي المجلس بشأن هذا المشروع، الذي سيقدمه خلال الأيام القليلة المقبلة.

وقال الحنوشي "من خلال استقراء مقتضيات المشروع، يتبين وجود نقص وعدم التغطية لبعض الاختصاصات المهمة، التي يجب أن تضطلع بها هذه الهيئة، ومنها غياب مجموعة من المفاهيم والتعريفات، فضلا عن وجود نقص في المقتضيات الإيمائية، ووفقا لمبادئ باريس، لا يجوز للحكومة أن تكون عضوا داخل الهيئة".

كما لم تخلو قراءة الخبراء للمشروعين من انتقادات، إذ لاحظ الخبير ناصر المتيوي" أن مشروع المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة لا يتجاوب مع فعاليات المجتمع المدني والخبراء، إذ لا يضم في تشكيلته سوى 14عضاء من أصل 20عضوا، معتبرا أن المجتمع المدني شبه مغيب في هذه الهيئة الوطنية".

أيدت ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المشروع

الحركة النسائية تعتبر مشروع هيئة المناصفة ذكوريا بامتياز

10186/15

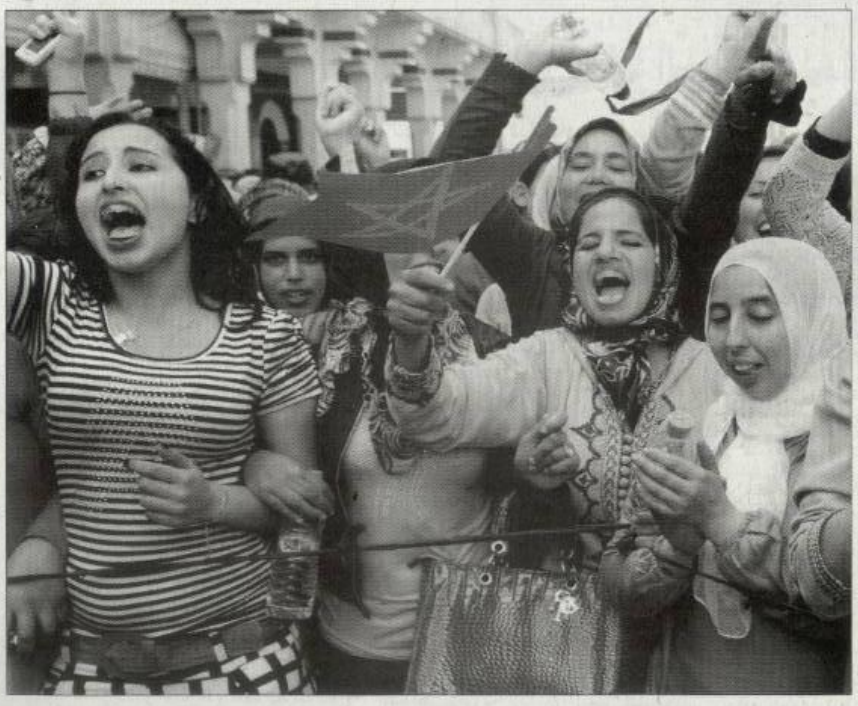

حليمة المزروعي

أيدت الحركة النسائية ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع القانون رقم المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل 79.14 أشكال التمييز، التي أبداها المجلس المذكور خلال اللقاء الدراسي الذي نظمته فرق الأغلبية بمجلس النواب، أول أمس الثلاثاء، حول موضوع «قراءة في مشروعي قانوني هيئة المناصفة والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة: مقاربة ورهانات» والتي أفادت أن المشروع ذكوري بامتياز في صياغته ولا يتضمن أي مجهود في ما يتعلق بتوضيح ماهية النص للدفاع عن حقوق المرأة.

إلى ذلك، أكدت خديجة الرباح المنسقة الوطنية للحركة من أجل ديمقراطية المناصفة، على تمكين الهيئة من آليات التقرير والتتبع والمراقبة في الحالات بانتهاك حقوق النساء والتمييز ضدهن، وأيدت الملاحظات الأولية لمجلس اليزمي في أفق إصداره لرأي استشاري متكامل حول المشروع.

وطالبت الرباح، في اتصال هاتفي لـ«رسالة الأمة « الحكومة بتحقيق ديمقراطية المناصفة والمساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية والبيئية والثقافية ومناهضة العنف والتمييز بكافة أشكاله، مؤكدة على ضرورة تفعيل الترسانة القانونية للنساء المكفولة دستوريا وملاءمة المواثيق الدولية مع التشريعات الوطنية، كما أوضحت أن المشروع يعكس ضعفا في تحديد المقتضيات الحمائية بخصوص مكافحة التميز استنادا إلى مبادئ باريس التي تم تجريئها .

وأشارت المنسقة الوطنية للحركة من أجل ديمقراطية المناصفة إلى أن حكومة بنكيران نهجت سياسة إقصاء المجتمع المدني رغم ادواره الريادية في تقديم اقتراحات تجاوزت 80 مذكرة في الموضوع حين الإعداد الأولي لمشروع القانون في تفعيل لدوره الدستوري.

ومن جهة أخرى، أعلن الاتحاد الأوربي أنه ابتداء من يناير المقبل سيتم تنفيذ خطة عمل جديدة اعتمدها المجلس الأوربي بشأن قضية النوع في إطار العلاقات الخارجية للاتحاد، مشيرا إلى أن مكافحة كل أشكال العنف ضد النساء والفتيات تعد احد الأهداف ذات الأولوية، حيث أطلق جهاز الاتحاد الأوربي للخدمة الخارجية، مؤخرا، مشروعا للتوعية الدبلوماسية مع التركيز على كل أشكال العنف ضد الأطفال والنساء، خاصة الحد من ظاهرة زواج الأطفال والزواج القسري والمبكر كإجراء للرفع من الوعي بخطورة الظاهرة.

الأيام
ALAYAM

مصطفى المانوزي لـ"الأيام" بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان:

لهذا توجهنا إلى القضاء في ملفات حقوقية كثيرة

يؤكد مصطفى المانوزي أن الوضع الحقوقي في بلادنا يتميز بالضعف في تطوره العام، وبوجود قوى محافظة ذات مرجعية دينية وأخرى ذات حنين ومرجعية استبدادية. ويضيف رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، بمناسبة المسيرة الحقوقية التي نظمتها الحركة الحقوقية يوم الأحد الماضي بالرباط، أن هناك تعثرا في استكمال الحقيقة في ملفات كثيرة.

» حاوره: يوسف بجاجا
bajajayoussef@gmail.com

681/11

← خلدتم يوم الأحد ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وقد رفعتم عددا من الشعارات، من بينها الحقيقة القضائية لاستكمال مسلسل الكشف عن الحقيقة، فما المقصود بها؟

■ لقد انتهت تحريات هيئة الإنصاف والمصالحة بعد تلقي عدد من الشهادات الشفوية والمكتوبة وتقارير من إدارات ذات صلة، وبعد عقد جلسات الاستماع العمومي والقيام بزيارات ميدانية لمراكز الاعتقال ونبش بعض المقابر الفردية والجماعية، ولقاء مسؤولين من إدارات مختلفة ذات صلة، انتهت إلى إقرار الأجزاء من الحقيقة المتعلقة بتحديد وقائع الانتهاكات وضحايا الاعتقال التعسفي ..إلخ، غير أن الأجزاء من الحقيقة المتعلقة بكشف مصير عدد من ضحايا الاختفاء القسري مازالت عالقة.

كما أن الجزء المتعلق بالرفات وتحديد هوياتها وفق المعايير العلمية وتسليمها لذويها مازال متعثرا.

ويضاف إلى ذلك استبعاد شريحة مهمة من الضحايا، وأهمها ضحايا أهرمومو.

ومن أجل تجاوز النقص الحاصل في الحقيقة المتوفرة نادرت عدد من عائلات ضحايا الاختفاء القسري، ومعها منتدى الحقيقة والإنصاف، إلى وضع طلبات لدى القضاء الوطني من أجل الحصول على حقيقة قضائية تثبت على وجه الحصر مادية الاختفاء القسري لذويها، بعد أن استنفدت مساعيها لدى آلية التحري المنشأة منذ هيئة الإنصاف والمصالحة وما بعدها.

هذا التطور النوعي في فعل حركة ضحايا الانتهاكات الجسيمة والذي يتوخى الحصول على الأجزاء الغائبة من الحقيقة بواسطة القضاء، نعتقد في المنتدى أن من شأن حسن استغلاله أن يسمح بالاستفادة القصوى من مسلسل طي الانتهاكات الجسيمة لفائدة إرساء الهدف الأصلي من إطلاق هذا المسلسل والمتمثل في إرساء دولة الحق.

← ما التقييم الذي يمكن أن تضعوه لحالة حقوق الإنسان ببلادنا؟ وكيف تشرحون كون عدد من الجمعيات الحقوقية الدولية ودول عديدة أيضا تنتقد وبشدة أوضاع حقوق الإنسان في المغرب علما أنه قطع أشواطا وقام بمراجعات وبإجراءات لم تقم بها العديد من الدول العربية وحتى الإفريقية؟ أين يكمن إذن المشكل؟

■ يتميز الوضع الحقوقي الوطني بضعف في تطوره العام، إذ أن مشاريع القوانين العادية والتنظيمية ذات الصلة بالحقوق والحريات والتي تم إقرارها في الدستور مازالت متعثرة.

> المانوزي: يتميز الوضع الحقوقي الوطني بضعف في تطوره العام، إذ أن مشاريع القوانين العادية والتنظيمية ذات الصلة بالحقوق والحريات والتي تم إقرارها في الدستور مازالت متعثرة

ويعود ذلك -ربما- إلى تنامي قوة المقاومات الرافضة لأي تحول حقوقي نوعي بالبلاد، وهي مقاومات تجمع بين القوى المحافظة ذات المرجعية الدينية والأخرى ذات الحنين والمرجعية الاستبدادية.

يتميز أيضا بتعاظم مخاطر الإرهاب الذي يقوي ميولات لجم تقدم المكاسب الحقوقية، بل ويفتح الباب أمام احتمالات التراجع والنكوص بدعوى أولوية الأمن على الحقوق.

يتميز كذلك بغياب استراتيجيات وخطط واضحة للحركة الحقوقية الوطنية من أجل مواجهة احتمالات التردي والنكوص في الوضع الحقوقي.

← ما يزال عدد من أعضاء المنتدى يتظاهرون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو في فضاءات أخرى، فما مصير ملفاتهم؟ وما هي الأولويات في هذا الشأن؟ وما رأيكم في توصيتك بشأن المساواة في الإرث؟

■ نظن أنه آن الأوان لكي تتخلص تجربة العدالة الانتقالية في المغرب من الملف الاجتماعي ووضع خط نهاية له.

لابد أن يستفيد كل المستحقين للإدماج وفق مقتضيات التسوية التي تم التوافق بشأنها من حقهم في الإدماج.

لقد أصبح الملف الاجتماعي شبيها بمستنقع ستغرق فيه كل مكتسبات التجربة وسيمنع من التقدم في تنفيذ التوصيات الأهم لهيئة الإنصاف والمصالحة والمتعلقة بالإصلاح المؤسساتي.

وفي ما يتعلق بموضوع الإرث، فقد أعلنا في حينه إلى جانب مكونات هيئة المتابعة وباقي مكونات الحركة الحقوقية والديمقراطية دعمنا لمضامين التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الموضوع.

الصبّار: القضاء هو آلية ضبط احترام حقوق الانسان

قال **محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إن ''الآلية الجوهرية لضبط احترام حقوق الإنسان هي القضاء، وليست المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يقتصر دوره على إصدار التقارير والتوصيات''.

وأضاف الصبار، في محاضرة له حول ''حقوق الإنسان والرهانات الكبرى''، نظمتها جامعة عبد المالك السعدي، مساء الأربعاء بالكلية متعددة التخصصات بمرتيل، أن ''خوان مانديز، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب، قال في تصريح شهير لوسائل الإعلام الدولية، بخصوص بعض ادعاءات التعذيب: إن الحالات التي استمعت إليها بالمغرب لا تسمح لي بالإقرار بأنه ثمة تعذيب ممنهج''، مشيرا إلى أن ''دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليس التدخل في قضايا حوادث السير، وإنما الوضع الحقوقي كما هو متعارف عليه كونيا ووطنيا''.

وانتقد الصبار الاتهامات التي وجهت للمجلس بخصوص توصية المساواة في الإرث، والتي ذهبت إلى حد اتهامه بالتطاول على مؤسسة إمارة المؤمنين، مشيرا إلى أن ''الأمر يتعلق بتوصية صادرة عن المجلس ليس إلا، وأنه يجب في هذا الإطار التذكير بأن بعض القبائل بالمغرب لا تسمح اليوم للمرأة بالإرث، علما أن الإحصائيات تؤكد أن مليون امرأة بالمغرب تعيل بشكل مباشر وفردي أسرها''.

وبخصوص بعض قضايا التضييق على النساء المحجبات في أوروبا، قال الصبار: ''يجب أن نتذكر أن من آزر وتضامن مع المحجبات في أوروبا والغرب هم العلمانيون والشيوعيون والاشتراكيون، وأن هؤلاء أنفسهم هم من كانوا في طليعة التضامن مع فتاتي إنزكان''.

من جهته أوضح حذيفة أمزيان، رئيس جامعة عبد المالك السعدي، أن ''المغرب حقق إنجازات مهمة في مجال حقوق الإنسان، تسمح له بتقديم الدروس في هذا المجال للبعض، علما أنه لا يحق لهذا الأخير أن يقدم للمغرب دروسا في هذا المجال''، مشيرا إلى أن ''محاضرة الأستاذ محمد الصبار تأتي في إطار تفعيل الشراكة ما بين الجامعة واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة تطوان الحسيمة''.

من جانبه أفاد فارس حمزة، عميد الكلية متعددة التخصصات، أن ''مجال حقوق الإنسان يندرج ضمن أولوليات الكلية''، وأن ''الكلية باحتضانها هذه المحاضرة إنما تجسد انفتاحها على المجتمع المدني عموما، والحقوقي على وجه التحديد''.

http://www.marocpress.com/hespress/article-618710.html

أكدّ أنه مشروع ذكوري واتسم بالضعف في الدفاع عن حقوق المرأة

مجلس اليزمي يوجه انتقادات لاذعة لمشروع المناصفة لوزارة الحقاوي

الرباط – سناء بنصالح

أكد مدير مكتب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبد الرزاق الحنوشي، مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز المطروح للنقاش أنه مشروع ذكوري بامتياز في صياغته، يخاطب الذكور ولا يهتم بالنساء.

وشدد الحنوشي في اللقاء الدراسي، الذي نظمته فرق الأغلبية في مجلس النواب على أن المشروع يراعي هواجس وتحفظات وتردد المشرع، إلا أنه لم يتضمن أي مجهود في ما يتعلق بتوضيح ماهية النص للدفاع عن حقوق المرأة ولم يحترم مجهودات المجتمع المدني، الذي ساهم بأزيد من 80 مذكرة في الموضوع حين الإعداد الأولي لمشروع القانون في تفعيل لدوره الدستوري"، كما أن مشروع القانون المقدم من طرف وزارة التضامن التي تقودها الوزيرة بسيمة الحقاوي أسقط الكثير من مقتضيات الوثيقة، التي قدمها المغرب للجنة البندقية حول الهيئة.

وفي هذا الإطار، أوضح المتحدث ذاته أن مشروع القانون يعكس نقصًا في عدم تغطية الاختصاصات المهمة المنوطة بمثل هذه الهيئات المصنفة وفق الدستور ضمن الهيئات الموكل إليها حماية الحقوق والنهوض بها، وأبرز أنه تم الأخذ بمبادئ باريس بشكل تجزيئي وليس كليًا في تحديد طبيعة الاختصاصات الموكلة للهيئة".

ويعكس مشروع القانون الذي أعدته وزارة الحقاوي يعكس حسب مدير مكتب اليزمي غيابا لتحديد المفاهيم والتعريفات في ما يهم التمييز، مثلما يعكس ضعفا في تحديد المقتضيات الحمائية في ما يهم مكافحة التمييز ضد المرأة وفق مبادئ باريس دائما، وفي مقدمتها الإحالة الذاتية، التي لا يمنحها مشروع القانون للهيأة.

من جانبها، أكدت رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، سميرة بيكاردين، أن مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، عليه أن يمنح إمكانيات إحداث هيئة "مستقلة وضامنة للمساواة". ودعت في هذا الباب إلى "تجويد النص ارتكازًا على المقترحات المقدمة". وركزت في تدخلها على مقترحات تعديلات صاغتها الجمعية لتجاوز نواقص مشروع القانون، مشددة على مبادئ باريس كإطار مرجعي أساسي. وفي هذا السياق، قالت بضرورة وضع تصدير وديباجة لمشروع القانون يتضمن التذكير بالمقتضيات الدستورية المرتبطة بحقوق الإنسان وبحقوق النساء وبإعمال المساواة والمناصفة وحظر التمييز، والتذكير بالتزامات المغرب الدولية ذات الصلة بالحقوق الإنسانية للنساء.

http://www.almaghribtoday.net/home/pagenews/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A7%D8%B0%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%8A

مجلس الأمن يجدد التأكيد على تفوق مخطط الحكم الذاتي

تميزت سنة 2015 بتأكيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تفوق مخطط الحكم الذاتي بالصحراء، تحت السيادة المغربية، وكذا بتنويه هذه الهيئة الأممية ب"الجهود الجدية وذات المصداقية للمغرب من أجل التقدم نحو تسوية" نهائية لهذا النزاع.

ففي قراره 2218، الذي يمدد لمدة سنة واحدة حتى 30 أبريل 2016 مهمة بعثة المينورسو، جدد مجلس الأمن التأكيد على صحة ومصداقية المقترح المغربي، الذي قدم في 11 أبريل 2007 إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والذي **أشاد بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان، لا سيما من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

وبهذا الصدد، "اعترف وأشاد مجلس الأمن بالتدابير والمبادرات التي اتخذها المغرب من أجل دعم اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون".

ولم يحمل هذا القرار الجديد، الذي تمت المصادقة عليه بإجماع 15 عضوا بالمجلس، أي إشارة إلى تمتيع مهمة بعثة المينورسو بمراقبة حقوق الإنسان. بل إنه على العكس، يعترف بالتقدم الذي حققته المملكة في مجال حقوق الإنسان، المعترف به كذلك من قبل المجموعة الدولية، لا سيما من خلال جهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المنبثق عن مقاربة ملكية تروم وضع المغرب في مصاف الديمقراطيات الكبرى

ويبقى الإطار الوطني السياق الملائم للتكفل بقضايا حقوق الإنسان، وهو ما يمثل أفضل وسيلة لقطع الطريق على كل المحاولات الرامية إلى التوظيف السيء لملف حقوق الإنسان.

وتسعى محاولة تمتيع بعثة المينورسو بمهمة مراقبة حقوق الإنسان إلى تحويل انتباه المجتمع الدولي عن المواقف المتخلفة لأعداء الوحدة الترابية، التي لا تزال تنظر إلى العالم من منظور الحرب الباردة.

وبعد أن وضعت النظام الجزائري أمام مسؤولياته، جددت الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة، دعوتها إلى "تسجيل" سكان مخيمات تندوف بالجزائر، داعية إلى "بذل المزيد من الجهود" في هذا الصدد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الطلب تضمنته لأول مرة "التوصيات" الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، حول الصحراء، والذي تم تقديمه في مستهل أبريل 2015 إلى مجلس الأمن الدولي.

وتواصل الجزائر معارضة هذا التسجيل، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف لسنة 1951 وبروتوكولها لعام 66 حول التسجيل

يذكر أن مكتب مكافحة الغش، التابع لمفوضية الاتحاد الأوروبي، أدان في تقريره الرسمي، الاختلاس المنظم بالجزائر، منذ سنوات، للمساعدات الإنسانية الموجهة للصحراويين بمخيمات تندوف.

وأوضح مكتب مكافحة الغش، في تقريره، أنه "من بين الأسباب التي جعلت هذه الاختلاسات ممكنة هي المبالغة في أعداد اللاجئين، وبالتالي في المساعدات المقدمة"، مشيرا إلى أنه "لا الجزائر ولا جبهة البوليساريو وافقا على إجراء إحصاء لعدد سكان المخيمات ".

وبهذا، يكون مجلس الأمن، من خلال تجديد دعمه للتوصل إلى حل سياسي مقبول من كافة الأطراف للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، قد بعث "رسالة" يتعين على قادة الجزائر فهمها وأخذها بعين الاعتبار.

ويدعو المجلس، في قراره، الأطراف والدول المجاورة إلى التعاون "بشكل تام مع منظمة الأمم المتحدة، ومع بعضها البعض، والانخراط بشكل تام من أجل وضع حد للمأزق الحالي، والتقدم نحو حل سياسي".

وفي هذا الإطار، نوه العديد من الخبراء الأمريكيين والأمميين بالتدابير والمبادرات التي اتخذتها المملكة، بهدف تعزيز آليات حقوق الإنسان، مبرزين أن مجلس الأمن أشاد بهذه الجهود، وكذا بانفتاح وتعاون المملكة مع المساطر الخاصة لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وأعربوا عن الأسف لأنه على عكس تعاون وتفاعل المملكة مع المساطر الخاصة للأمم المتحدة، تظل مخيمات تندوف، حيث تحتجز ساكنة ضدا على إرادتها محرومة من حقوقها الأساسية، مغلقة في وجه الملاحظين الدوليين.

وتجدر الإشارة إلى أن المصادقة على هذا القرار يأتي بعد ثلاثة أشهر من الاتصال الهاتفي بين صاحب الجلالة الملك محمد السادس والأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بمبادرة من هذا الأخير، وهو الاتصال الذي شكل مناسبة لأعلى سلطة أممية لدعم المغرب في حسن نيته وموقفه المبدئي بخصوص الاحترام الكامل للمهمة الحالية لبعثة المينورسو، في احترام تام لمعايير المفاوضات كما حددها مجلس الأمن.

فمن خلال إطلاع جلالة الملك على "أخذه بعين الاعتبار تعاليق وملاحظات المغرب"، و"تقديم ضمانات أكيدة بخصوص حيادية، وموضوعية ونزاهة مسؤولي الأمم المتحدة المكلفين بتيسير المهمة الأممية"، يكون بان كي مون قد قطع الطريق على كل المناورات الخبيثة والميولات الدنيئة التي تريد تحريف المسلسل عن مساره القانوني.

ولم يتوقف المغرب، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عن تحذير المجموعة الدولية من أي محاولة مضللة أو سيئة النية تروم تقويض هذا المسلسل، وتهدد دور والتزام الأمم المتحدة بالتوصل إلى حل سياسي ونهائي لهذا النزاع، الذي يرهن مستقبل المنطقة المغاربية برمتها، ويهدد الأمن في منطقة الساحل.

وتحمل المقاربة المغربية، التي تتلاءم مع الشرعية الدولية، في طياتها الحرص الثابت لجلالة الملك على الحفاظ على الأنماط الحالية لانخراط الأمم المتحدة، معززة بحس عال من التاريخ والمسؤولية، وذلك تماشيا مع التوازنات والإكراهات الجيوستراتيجية لتجنب كل التوجهات المنحازة والخيارات المحفوفة بالمخاطر، التي قد تغرق المنطقة ككل، وتمهد الطريق للجماعات الإرهابية التي تسللت إلى مخيمات تندوف على نطاق واسع، والتي أضحى تواطؤها مع (البوليساريو) باديا في واضحة النهار.

وفي هذا الاتجاه، يشكل حياد الأمم المتحدة، ومواصلة بعثة المينورسو لعملها في "امتثال دقيق لمهمتها الحالية" ضمانة ضد أي محاولة لاستغلال تواجدها، وهو النهج الذي يؤكد اليوم الالتزام الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة.

وهكذا، يقترح المغرب، كشريك محترم ومسموع في المحافل الأممية، طريق الاعتدال من خلال تقديم مقترح الحكم الذاتي بالصحراء، تحت السيادة المغربية، والذي وصفته القوى العالمية وقرارات مجلس الأمن بالجدي والواقعي وذي المصداقية.

ويتعين اليوم على الأطراف الأخرى الانخراط في طريق الحكمة التي تحمل وعودا بمستقبل يعمه الازدهار والرخاء المشترك، والذي تطمح إليه شعوب المنطقة، التي تعاني من الأعمال الإجرامية للجماعات الإرهابية التي تتبنى إيديولوجية تنظيمي "القاعدة" و"داعش".

http://dakhla24.com/m/news11924.html

في لقاء دراسي للأغلبية ... الدعوة إلى حماية الأسرة والعمل على بنائها مؤسساتيا

عبد الله أموش

أكد متدخلون في لقاء دراسي بمجلس النواب، الثلاثاء 15 دجنبر 2015، على ضرورة حماية الأسرة من التفكك الذي سقط فيه المجتمع الغربي، ودعوا إلى تجنيب إدخال المجتمع المغربي في متاهة الصراع بين الرجال والنساء.

وشدد راشد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، في كلمته باللقاء الدراسي لفرق الأغلبية، حول موضوع "قراءة في مشاريع قوانين هيئة المناصفة، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة: مقاربة ورهانات"، على ضرورة صون الأسرة من أجل بناء المجتمع.

وأوضح العلمي أن المشرع الدستوري اختار الأسرة كقيمة من القيم المجتمعية الكبرى من أجل بناء المجتمع، في وقت غابت فيه الأسرة وتفككت في الغرب، قائلا لا يجب أن نقسم المجتمع إلى نصفين الرجال في مواجهة النساء، لأن الأصل هو الدود على قيمة الأسرة والعمل على بنائها مؤسساتيا.

وأضاف العلمي أنه لا يجب أن يغفل البرلمان والمجتمع خلال مناقشة مشاريع قوانين هيئة المناصفة، والمجلس الاستشاري للأسرة أن هذا النقاش نقاش في التفاصيل في مقابل قيمة كبيرة هي يجب أن تصان وهي الأسرة.

من جهتهما، عرض كل من عبد الكريم بلحاج متخصص في علم النفس الاجتماعي، ومحمد ناصر متيوي كرسي اليونيسكو للطفل والمجتمع، التجارب المقارنة لمؤسسات المساواة وحماية حقوق الإنسان في العديد من الدول، وأكدا على أنها تعمل على تقويم مؤسسات مكافحة التمييز، وتحسين ظروف حياة الأفراد ضحايا التمييز، علاوة على تحسين الرأي العام حول الموضوع.

وأوضح متيوي أن الدول نصت على حماية الأسرة لكن القليل منها من وضعت آليات لتحقيق تلك الغاية، وأن المساعي المغربية في اتجاه تكريس تلك الحقوق، فيما أشار بلحاج إلى أن المؤسسات المقارنة بالدول المختلفة تختلف من حيث الاستقلالية.

من جانبه، **هاجم عبد الرزاق الحنوشي، مدير ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، قائلا إن هذا النص كتب كتابة ذكورية** ولم يهتم بالنساء، موضحا أن هذه الهيئة لا يجب أن تمثل فيها الحكومة، مضيفا أن التركيبة فيها يجب أن تكون وفق الخبرة وليس التمثيلية.

وانتقد الحنوشي نقص التدابير الحمائية الموجودة في مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، علاوة على غياب تحديد المفاهيم والتعريفات، وافتقاده لمبدأ الإحالة الذاتية والتلقائية، كاشفا عن وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللمسات الأخيرة حول المشروعين لتوفير مادة للرجوع إليها من أجل بلورة تعديلاتهم في ما يتعلق بتجويد تلك النصوص.

http://www.jadidpresse.com/%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%BA%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%85%D8%A7/

الرشيدية: الكلية المتعددة التخصصات تحتفي باليوم العالمي لحقوق الإنسان

احتفت الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية البارحة الأربعاء 16 دجنبر 2015 ابتداء من الساعة الثالثة مساء باليوم العالمي لحقوق الإنسان، بتنظيم أشغال ندوة حقوقية تحت عنوان: "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بجهة درعة تافيلالت بين الواقع والإكراهات والطموحات " تحت إشراف فريق البحث في الترجمة والثقافة الانتروبولوجية وفريق التأويليات ونقد الأنساق الثقافية .و قدم أشغال الندوة الأستاذ سعيد الكريمي الذي أشار في البداية إلى تطور حقوق الإنسان بالمغرب على جميع المجالات بما في ذلك التعليم العالي(تعميم التعليم ، تقريب الجامعة...)

وأشارت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية وورزازات إلى الأنشطة التي تقوم بها اللجنة والعلاقة بينها وبين الكلية، كما تحدث لحسن أيت لفقيه عن التاريخ الحقوقي بالمغرب مستحضرا انتهاكات حقوق الإنسان سنوات عهد الرصاص والجمر وجبر الضرر وإلى اهتمامات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ،كما وقف الأستاذ عبد الله بريمي على المفهوم الثقافي الحقوقي الدولي على المستوى الوطني وتفعيل السياسة الثقافية في الجهة والمطالب الجهوية الحقوقية.

أما الأستاذ خالد ميموني فقد وقف على تطور الترسانة القانونية المغربية على غرار القوانين الدولية بناء على دستور 2011 كما توقف عند بعض الصعوبات التي تعترض الجانب الحقوقي بالجهة ،والأستاذ عبد الله الهرومي أشار إلى تجربة اللجنة الإقليمية للإعاقة بزاكورة التي تشتكي من الإقصاء والتهميش والحق في التربية والتكوين والحق في العمل. والأستاذ عبد المجيد طلحة توقف عند الحقوق اللغوية واللغات المحلية والثقافات،ليختم اللقاء بنقاش موسع حول موضوع اللقاء.

http://jadidinfo.com/rss-9781.html#.VnKqVvnJzcs

مجلس حقوق الإنسان يضع آخر اللمسات على رأيه الإستشاري حول "هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز"

علم موقع "برلمان.كوم"، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيضع اللمسات الأخيرة على الرأي الاستشاري الذي أنجزه بطلب من رئيس مجلس النواب، بخصوص هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

ومن المتوقع أن يسلم المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيه الإستشاري بخصوص المشروعين للمؤسسة التشريعية بداية الأسبوع المقبل.

وأكد مصدر لموقع "برلمان.كوم"، أن الرأي الإستشاري للمجلس الوطني لحقوق سيتضمّن ملاحظات لم تجد صداها في المشروع المعروض في مجلس النواب، كما سيكشف عن نواقص وعدم التغطية لبعض الاختصاصات المهمة التي يجب أن تضطلع بها هذه الهيئة.

وسيدعو الرأي الاستشاري الذي سيدلي به المجلس الوطني لحقوق الإنسان بداية الأسبوع المقبل، بخصوص هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، إلى ضرورة استبعاد تمثيلية الحكومة من هذه الهيئة، بمبرر أن تركيبة الهيئة يجب أن تكون وفق الخبرة لا التمثيلية.

http://www.barlamane.com/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B6%D8%B9-%D8%A2%D8%AE%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B1/

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: قانون « الحقاوي » حول المناصفة « غارق في الذكورية » !

لحسن سكود- الرباط

انتقادات حادة تلك التي وجهها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمشروع قانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز الذي قدمته وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية.

عبد الرزاق الحنوشي ممثل المجلس الوطني لحقوق الانسان قال في كلمة ضمن اليوم الدراسي الذي نظمته فرق الأغلبية بمجلس النواب إن كتابة النص طغت عليه الذكورية بامتياز وفي تأمل للنص « ليس هناك أي مجهود لمحاولة تكييفه مع الخصوصية والموضوع التي تصدى له النص »، كما أن « كتابة نص القانون تخاطب الذكور ولا تهتم بالنساء » بحسب تعبير ذات المتحدث.

وسجل مجلس اليزمي عدة ملاحظات على مشروع القانون أبرزها بحسب الحنوشي « غياب في تحديد وتدقيق التعريفات ونقص في التدابير الحمائية »، كما أن تركيبة هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز يجب أن لا « تمشي في اتجاه منطق التمثيلية بل منطق الخبرة والكفاءة وبروفيلات مهنية ومتفرغة »بحيث يقول ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان « لا يمكن تصور هيئة حماية وتظلم بحضور الحكومة حتى اذا حضرت فيجب أن لا يكون لها دور استراتيجي وإلا ستصبح الهيئة خصما وحكما ».

http://scoud.ma/news2810.html

رحيل زليخة نصري.. جنازة امرأة (صور)

شيع ولي العهد الأمير مولاي الحسن، مرفوقاً بالأمير مولاي رشيد، عقب صلاة العصر، اليوم الأربعاء 16 دجنبر بالرباط، جثمان المستشارة الملكية زليخة نصري، التي وافتها المنية صباح اليوم الأربعاء، إثر جلطة دماغية ألمت بها بغتة، عن سن تناهز 70 سنة.

وحضر إلى مقبرة "الشهداء" – حيث ووري جثمان الفقيدة – رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، ورئيس مجلس النواب، رشيد الطالبي العلمي، ومستشارو الملك محمد السادس، يتقدمهم فؤاد عالي الهمة، ياسر زناكي ومحمد المعتصم، إلى جانب وزير الداخلية محمد حصاد وباقي أعضاء الحكومة.

جثمان المستشارة الملكية، التي ألمت بها جلطة دماغية في وقت مبكر من صباح اليوم، شُيع أيضا بحضور شخصيات وازنة من مختلف الأطياف السياسية، إلى جانب عدد من الشخصيات المدنية والعسكرية أبرزها الجنرال حسني بنسليمان، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ادريس اليزمي.

الوجوه النسائية التي حضرت بدورها من أجل إلقاء تحية الوداع على كاتمة أسرار البلاط الملكي، كانت من بينها والية جهة سوس ماسة درعة زينب العدوي والسوسيولوجية المغربية سمية نعمان جسوس التي بدت جد متأثرة من فقدان المغرب سيدة نالت ثقة ملكين.

أفراد أسرة الراحلة بدوا جد متأثرين بفقدان سيدة رفعت رأس الأسرة الوجدية شامخا باقتحامها لعالم كان قصرا على الرجال، حيث أكدت شقيقة الراحلة – بصوت متهدج وهي تغالب دموعها – على تواضع المستشارة الملكية التي كانت تغمر بحنانها جميع أفراد عائلتها.

وكان الملك محمد السادس، قد وجه برقية تعزية لكافة أفراد أسرة المرحومة، ولسائر أهل الفقيدة ومحبيها، معربا "عن أحر التعازي وأصدق مشاعر المواساة في هذا الرزء الفادح، الذي لا راد لقضاء الله فيه، ضارعا إليه عز وجل أن يعوضهم عن فقدانها جميل الصبر وحسن العزاء".

وأبرز الملك محمد السادس، في برقية تعزية، أن وفاة الراحلة المبرورة "لا تعد خسارة لأسرتكم الموقرة فحسب، وإنما لوطنها أيضا الذي فقد فيها، شخصية فذة من كبار خدام الدولة الأوفياء، نذرت حياتها، رحمها الله، لخدمة بلدها، باذلة في سبيله الجهد الوفير والعطاء الغزير في تفان وإخلاص دونما ملل أو كلل، وفي نكران ذات عز نظيره، ووفاء مكين للعرش العلوي المجيد".

عدسة: ياسين الزهراوي

http://www.aray.info/%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%84-%D8%B2%D9%84%D9%8A%D8%AE%D8%A9-%D9%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%B5%D9%88%D8%B1.html

محمد الصبار رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان يحاضر بمرتيل

الأستاذ أحمد الدرداري

محاضرة مهمة نظمت بالكلية المتعددة التخصصات بمرتيل من تاطير الامين العام المجلس الوطني لحقوق الانسان الاستاذ محمد الصبار والاستاذة سلمى الطود والسد رئيس الجامعة الاستاذ حذيفة امزيان والسبد عميد الكلية الاستاذ فارس حمزة تناولت محاور قيمة واغناها الطلبة والشخصيات الحاضرة باسئلة واسهامات جيدة عبرت عن مستوى الوعي بثقافة حقوق الإنسان في بلادنا ....وتم التاكيد على اهمية تفعيل دور المؤسسات في الحفاظ عليها وخاصة استقلالية السلطة القضائية. ..

http://www.martilplus.com/2015/12/16/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7/

انعقاد الدورة الختامية للجنة المحلية لمناهضة العنف ضد النساء بمراكش

عقدت صباح اليوم الخميس بمقر جمعية النخيل للمراة الطفل بمراكش, الدورة الرابعة و الختامية للجنة المحلية لمناهضة العنف ضد النساء

اللقاء حضره كل من وكيل جلالة الملك بالمحكمة الابتدائية بمراكش و قاضي التحقيق و نواب وكيل الملك المسؤولين عن خلية مناهضة العنف ضد النساء و قاضية من قسم "قضاء الاحداث" و محامين من هيئة مراكش و ممثلي عن الفرقة الولائية للشرطة القضائية المكلفين بخلية العنف ضد النساء و نظرائهم بمصالح الدرك الملكي و الرئيس الجهوي لهيئة المفوضين القضائيين و جميع المصالح الخارجية لوزارة الصحة و الداخلية و التربية الوطنية و التعاون الوطني **و ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الانسان** و الجمعيات ذات الصلة

و ناقشت الدورة الختامية دور خلايا التكفل بالنساء و الاطفال ضحايا العنف بالمستشفيات العمومية و مدى تطوير مردودية هذه الخلايا كما تمت مناقشة امكانية احداث خلايا لهيئة المحامين بمراكش و المفوضين القضائين تعنى بمناهضة العنف ضد المرأة و الطفل

كما شهدت الدورة المنظمة من طرف جمعية النخيل بشراكة مع المتدخلين من مختلف المصالح الامنية و القضائية و فعاليات المجتمع المدني, مناقشة انشطة الجمعيات المهتمة بمناهضة العنف ضد النساء و الاطفال و دراسة توسيع فتح قنوات الاتصال مع مختلف وسائل الاعلام للتحسيس بقضايا المراة و الطفل و وضع استراتيجية و خطة عمل لتطوير اداء اللجنة المحلية لمناهضة العنف ضد النساء

و يشار ان وكيل جلالة الملك بالمحكمة الابتدائية بمراكش قام بمجهودات فردية جبارة طاقم الكتابة الخاصة بمكتب وكيل الملك لوضع احصائيات بخصوص حالات العنف ضد النساء لوضع الاصبع على مكامن الخلل و التقصير من مختلف المتدخلين سواء الشرطة القضائية او اجهزة القضاء او غيرها من المصالح المعنية

http://akhbarmarrakech.com/2015/12/17/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7/

مجلس اليزمي: الذكورية تميز مشروع قانون هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

الكاتب : آمال عابيد

اعتبر عبد الرزاق الحنوشي، مدير ديوان إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن مشروع القانون الخاص بهيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز تم صياغته بأسلوب تطغى عليه ''الذكورية'' دون منح المرأة ''الاهتمام الكافي''.

وقال الحنوشي، أثناء المشاركة في لقاء دراسي نظمته فرق الأغلبية في مجلس النواب، اليوم الثلاثاء، إن ''تأمل النص يوضح أن ليس هناك أي مجهود لمحاولة تكييفه مع الخصوصية والموضوع الذي تصدى له''، مفيدا أن المشروع ''يخاطب الذكور ولا يولي أهمية للمرأة''، معلنا أن المجلس سيصدر، الأسبوع المقبل، ملاحظاته بشأن الهيأة.

وزاد عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان، قائلا: ''يجب تغليب منطق الخبرة والكفاءة وبالروفايلات المهنية والمتفرغة'' في إشارة منه إلى عدم الاشتغال في اتجاه منطق التمثيلية في عضوية الهيأة، مشددا على معارضة لضم المؤسسة موضوع النقاش تمثيلية حكومية، لأن ذلك يتعارض ومبادئ باريس، ما دام الأمر يرتبط بهيأة تظلم وحماية، مضيفا:''حتى إذا كان من الضروري حضورها، فيجب أن يكون استشاريا وإلا ستصبح الهيأة خصما وحكما''.

http://www.maghrib.info/12302.html

Journée d'études au parlement :

Insuffisances du cadre juridique relatif la parité et de la protection de la famille

Les participants à une journée d'études, organisée mardi à l'initiative des groupes de la majorité autour de la thématique des deux projets de loi relatifs à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination (APALD) et au Conseil consultatif de la famille et de l'enfance (CCFE) ont mis à nu les insuffisances des moutures présentées à ce jour et les imprécisions dont elles souffrent .

Selon Abderrazak El Hanouchi, chef de cabinet du président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), le projet de loi 97-14 relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination est rédigé avec une mentalité masculine par excellence, qui fait qu'il ne s'adresse qu'aux mâles.

Selon lui, le projet est en deçà des efforts du comité scientifique, avant de soulever une série d'interrogations au sujet de l'Autorité à créer, une institution nationale dans la création est prévue par la Constitution dédiée à la protection des droits et libertés.

Il a estimé dans ce cadre que les notions et concepts développés dans le texte ne sont pas concis, à l'image par exemple d'une définition de la discrimination directe et indirecte, le concept de la parité et de l'égalité. Le texte a omis aussi de prévoir pour l'Autorité des mesures protectionnistes comme la saisine automatique, ou l'auto-saisine au lieu de se contenter du traitement des plaintes qui lui parviennent.

S'agissant de la composition de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination, El Hannouchi a estimé qu'il ne fallait prendre en considération que la compétence et l'expertise au lieu du critère de la représentation. Il a également estimé que l'Etat ne devait pas y être représenté pour assurer l'indépendance de l'Autorité, comme prévu par les dispositions constitutionnelles et la déclaration des principes de Paris.

Il a fait savoir à cette occasion que le Conseil national des droits de l'homme devra remettre au début de la semaine prochaine à la Chambre des représentants un avis consultatif, élaboré à la demande du président de cette chambre au sujet des deux projets.

Pour sa part, Nasser Ettioui, directeur du laboratoire de la famille, de l'enfant et du notariat et membre du comité scientifique ayant travaillé sur le projet de loi relatif au Conseil consultatif de la famille et de l'enfance, a exposé à ce sujet nombre d'expériences internationales dans ce domaine.

Dans le cas du Maroc, a-t-il dit, le Conseil consultatif de la famille et de l'enfance aura suffisamment d'attributions pour contribuer à l'élaboration des politiques publiques concernant la famille et l'enfance, ajoutant qu'il devra être constitué de plus de 20 membres pour y assurer la représentation de la société civile.

De son côté, Aziza Bekkali, présidente du Forum Zahra a fait remarquer que le projet de texte relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination manque de précision et de concision des notions de la parité et de la discrimination, ajoutant que les prérogatives de l'Autorité sont insuffisantes

pour lui permettre de jouer pleinement son rôle.

Elle a souligné aussi la nécessité d'étendre les attributions et les prérogatives du Conseil consultatif de la famille et de l'enfance pour lui permettre d'élaborer des rapports et de revoir sa composition dans la perspective d'y renforcer la représentation de la société civile.

Quant à Samira Bikardane, présidente de l'association démocratique des femmes du Maroc, elle a proposé d'emblée de distinguer entre les deux projets de loi et d'examiner chacun des projets à part, compte tenu de leur importance respective.

Selon elle, le projet relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination se focalise plutôt sur la promotion des droits tout en occultant tout ce qui a trait à la protection, alors que l'instance en question se doit d'être dotée d'attributions et de prérogatives quasi judicaires pour lui permettre de recevoir des plaintes, d'effectuer des visites en cas de violations du principe de la parité et d'égalité entre les deux sexes, de disposer du droit d'auto-saisine et du droit d'émettre des avis, des propositions, des recommandations, et d'autres attributions devant lui permettre de se charger de la surveillance, du suivi, de la communication et de la sensibilisation.

Elle a fait remarquer dans le même sens que le succès de l'instance dans sa mission est tributaire de sa composition, proposant à l'Autorité de se doter d'un groupe de travail permanent et restreint, spécialisé dans les affaires de l'égalité et de la parité, répondant aux critères de l'expertise, de la compétence, de la performance, et de l'indépendance et ce loin du critère de la représentation.

Selon les organisateurs, une telle journée s'inscrit dans le cadre de la poursuite du débat national en cours avec la participation de l'institution législative et d'autres institutions constitutionnelles pour parvenir à des propositions et recommandations visant à enrichir les projets de loi en question.

M'Barek Tafsi

La DGSN a pris en 2015 des mesures disciplinaires à l'encontre de plusieurs de ses fonctionnaires

15817/16

La Direction générale de la sûreté nationale (DGSN) a pris en 2015 des mesures disciplinaires : avertissement, blâme et exclusion définitive du service, entre autres, à l'encontre de 10 de ses fonctionnaires suite à des plaintes pour usage de la violence, a indiqué, lundi à Marrakech, le ministre délégué auprès du ministre de l'Intérieur, Cherki Draïss.

Intervenant à la séance d'ouverture des travaux d'un atelier régional sur la mise en œuvre de la convention contre la torture, organisé durant deux jours par l'Initiative internationale pour la lutte contre la torture (CTI) et le prestigieux think tank britannique Wilton Park, M. Draïss a fait savoir que 27 cas sont actuellement entre les mains de la justice, dont le dossier des agents de police exerçant à Casablanca exclus de leurs fonctions, jusqu'à ce que le jugement soit rendu, suite à leur poursuite pour avoir brutalisé un individu lors de sa garde à vue. Les mesures disciplinaires prises ont concerné également 4 éléments des forces auxiliaires et 21 autres cas déférés devant la justice, a-t-il affirmé, relevant que d'autres mesures disciplinaires ont été prises à l'encontre de 4 autres, alors que les dossiers de 112 agents ont été traduits devant la justice entre 2012 et 2015, tandis que 151 auxiliaires d'autorité ont été déférés devant la justice pour usage de la violence, de la violence verbale et pour intrusion illégale dans les demeures d'autrui. Le responsable a souligné que ces mesures disciplinaires visent à instaurer un concept sécuritaire basé sur la protection de la sécurité et des droits de l'Homme, qui sont des concepts inséparables des politiques et des objectifs sociaux des organes sécuritaires, le but étant d'établir de nouvelles relations entre l'autorité et les citoyens, en adaptation avec le respect des droits de l'Homme.

Dans le cadre de la gouvernance sécuritaire, a ajouté M. Draïss, le ministère œuvre à hisser le niveau de ses ressources humaines, développer et moderniser de ses structures, de même qu'il œuvre à la réalisation de plusieurs projets entrant dans le cadre de la prévention contre la torture et la violence, à travers l'adoption d'une politique de formation, de sensibilisation et de communication au profit de ses fonctionnaires. Dans ce sens, il a fait savoir que l'année dernière, dans le cadre d'un accord de partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme, il a été procédé à la mise en œuvre d'un programme de formation ciblant les cadres de l'Institut royal de police et les responsables sécuritaires dans trois régions du Royaume, ajoutant que ce programme a bénéficié à plus de 600 agents de sécurité.

M. Draïss a relevé que certains droits de l'Homme, comme la prévention de la torture, sont des droits absolus qu'on ne peut justifier, et aucun pays du monde ne prétend parvenir à la perfection dans le domaine des droits de l'Homme et la prévention contre la torture en particulier. Chaque pays a le droit d'établir sa politique dans le domaine des droits de l'Homme selon ses spécificités politiques, culturelles et historiques, et il n'existe pas de modes standards pour les pays pour traiter les problèmes des droits de l'Homme, a-t-il ajouté. Le ministre délégué a réitéré à cet égard l'engagement du Maroc et son adhésion totale au système des droits de l'Homme et sa volonté de jouer son rôle dans le renforcement et la mise en œuvre de ses mécanismes à travers l'application de ses engagements de façon rigoureuse et stricte. L'organisation de cette rencontre constitue une preuve concrète de l'ouverture du Royaume sur les valeurs humaines universelles et sa volonté de poursuivre la diffusion de la culture des droits de l'Homme et la consolidation du dynamisme des réformes et des chantiers initiés, sous la conduite éclairée de S.M. le Roi Mohammed VI, a-t-il dit.

Organisé les 14 et 15 décembre, cet événement sur la prévention de la torture entre dans le cadre de l'Initiative internationale pour la lutte contre la torture. L'initiative internationale CTI a été lancée à Genève en mars 2014 par un groupe transrégional composé du Maroc, du Danemark, du Chili, de l'Indonésie et du Ghana. Elle vise à mobiliser les efforts pour parvenir, à l'horizon de 2024, à la ratification universelle de la Convention internationale contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants. Cette initiative intergouvernementale vise également à promouvoir la mise en œuvre des dispositions de cet instrument international, à travers l'encouragement de la coopération internationale et régionale et le renforcement des capacités dans ce domaine. ■

L.M.

Cherki Draïss.

Le Secrétaire général du CNDH anime à Tétouan une conférence sur "les droits de l'Homme et les grands défis"

Le Secrétaire général du CNDH anime à Tétouan une conférence sur "les droits de l'Homme et les grands défis"

Tétouan – Une conférence placée sous le thème "les droits de l'Homme et les grands défis", aux niveaux national et international, a été organisée, mercredi à la faculté polydisciplinaire de Tétouan, et animée par le Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar.

http://www.mapexpress.ma/actualite/societe-et-regions/secretaire-general-du-cndh-anime-tetouan-conference-les-droits-lhomme-les-grands-defis/

La nouvelle politique migratoire : Une approche fondée sur l'aspect humain

Rabat, 17 déc. 2015 (MAP) - Le Maroc a entamé une profonde refonte de sa politique d'immigration avec une approche basée dans sa démarche de planification et de mise en œuvre, sur les droits humains et sur une gestion concertée, efficace et humaniste des flux et stocks migratoires. Cette politique a rendu le sourire et ravivé l'espoir de dizaines de milliers de migrants en situation irrégulière, leur permettant de penser à demain et de faire des projets d'avenir. Un certain nombre d'avancées ont été réalisées, au cours de ces deux dernières années, parmi lesquelles une opération exceptionnelle de régularisation de la situation administrative des étrangers en situation de séjour illégal. Cette opération a permis de régulariser la situation de 18.694 demandeurs sur 27.643, soit 68 pc des cas. Perçue comme un tournant décisif et historique en matière de gestion des flux migratoires, cette nouvelle politique prend en considération les grandes mutations que connaît le phénomène migratoire aux niveaux régional et international et les nouvelles réalités nationales en rapport avec la question des migrants et des réfugiés. Le Maroc étant passé du statut d'un pays émetteur ou de transit à un pays d'accueil des immigrants, la nouvelle vision de la politique migratoire vient conforter la nouvelle politique africaine initiée par SM le Roi Mohammed VI, consacrant la vocation du Maroc en tant que terre d'accueil, ses relations séculaires avec l'Afrique et son engagement continu pour le développement humain, notamment la formation des ressources humaines, la consolidation de la paix et de la sécurité et la promotion de l'action humanitaire en Afrique. La nouvelle politique marocaine d'immigration se décline en un plan d'action opérationnel autour des quatre axes essentiels du rapport du **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH),** à mettre en œuvre selon "une démarche d'association avec cette institution et de concertation avec l'ensemble des autres acteurs concernés". Sur le plan d'asile, il a été procédé au lancement immédiat d'un processus de mise à niveau du cadre juridique et institutionnel national et ce, dans le but de doter le Royaume d'un système de gestion conforme aux standards internationaux et respectueux de ses engagements en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme. Concernant les étrangers en situation administrative irrégulière, les autorités compétentes pour continuer de traiter les personnes en situation de séjour irrégulier dans le strict respect de la loi et de veiller à la protection de leurs droits et de leur dignité. Parallèlement, les autorités marocaines continueront leur lutte sans relâche contre les réseaux de trafic des migrants et de traite des personnes, avec notamment le renforcement du dispositif juridique et des actions de sensibilisation en la matière. Les questions de l'assistance médicale et humanitaire sont au cœur des préoccupations du ministère, qui a adopté un dispositif d'aide humanitaire en partenariat avec les associations de la société civile œuvrant dans ce domaine, outre plusieurs projets d'ONG qui ont bénéficié d'un appui financier de l'Etat afin d'apporter assistance médicale, soutien psychologique et aide humanitaire et sociale aux migrants et réfugiés dans plusieurs régions du Royaume. Et de préciser qu'en étroite collaboration avec le ministère de la Santé, des dispositions ont été prises pour que les migrants et réfugiés puissent accéder aux différents soins et programmes publics de santé dispensés par les établissements de santé au Maroc. Le Maroc a accompli d'importantes réalisations en matière de couverture médicales pour les migrants suite à la signature, le 26 octobre 2015, d'une convention garantissant aux immigrés réguliers et réfugiés une couverture médicale de base et l'accès aux soins de santé similaires au panier de soins du

Régime d'Assistance Médicale (RAMED). Il est à rappeler à cet égard la signature d'une convention-cadre avec le Croissant Rouge Marocain pour l'assistance médicale et sociale des migrants au profit de près de 13.000 bénéficiaires sur l'ensemble des régions connaissant une forte concentration de la population migrante. Le ministère de la Santé a développé un plan spécifique de prévention et de prise en charge de l'infection par le VIH, destiné aux migrants en situation administrative irrégulière, et ce en partenariat avec le Fonds mondial de lutte contre le SIDA et le programme ONUSIDA. Dans le cadre de ce plan, 12.000 migrants en situation administrative irrégulière ont bénéficié en 2013 des prestations de dépistage volontaire gratuit du VIH et/ou de la trithérapie antirétrovirale. Cette population a bénéficié gratuitement des prestations de diagnostic et de prise en charge en matière de paludisme, de tuberculose, de leishmaniose et d'infections sexuellement transmissibles. La Journée internationale des migrants a été proclamée par l'Assemblée générale le 4 décembre 2000 (résolution A/RES/55/93). Elle commémore l'adoption de la Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille. Lors du Dialogue de haut niveau sur les migrations internationales et le développement (3-4 octobre 2013), les Etats membres ont adopté à l'unanimité une déclaration qui appelle au respect des droits de l'homme et des normes internationales du travail, réaffirme l'engagement à lutter contre la traite des êtres humains et condamne fermement les manifestations de racisme et d'intolérance.

http://www.menara.ma/fr/2015/12/17/1777499-la-nouvelle-politique-migratoire-une-approche-fond%C3%A9e-sur-l%E2%80%99aspect-humain.html

Une exemplaire et ambitieuse stratégie nationale de l'immigration et de l'asile

Dans le cadre de la semaine des Migrants au Maroc qui se tient du 14 au 19 décembre 2015 , le ministère chargé des Marocains résidants à l'étranger, en partenariat avec le Croissant Rouge Marocain, a lancé officiellement la deuxième campagne humanitaire nationale au profit de 5000 Migrants et réfugiés notamment les femmes et les enfants en situation de vulnérabilité et de précarité, lors d'une cérémonie tenue au siège du Croissant Rouge marocain à Rabat le lundi 14 décembre 2015.

Cette opération nationale concerne les villes d'Oujda, Nador, Tetouan, Tanger, Rabat , Casablanca, Fes, Marrakech, Agadir, Laayoune et Dakhla, ainsi que le renforcement du dispositif permanent d'assistance humanitaire avec la société civile au profit de 2000 bénéficiaires au niveau national, avec l'appui de deux centres de services journaliers au profit des Migrants et réfugiés à Rabat et Fes.

Plein feux sur le programme d'assistance humanitaire

C'est dans le cadre de la célébration de la journée internationale des Migrants que le ministère des MRE et des affaires des Migrants organise cette semaine des Migrants au Maroc qui vise le lancement dans les différentes régions du Royaume avec plusieurs activités et actions diversifiées en faveur des Migrants et réfugiés en collaboration avec des partenaires nationaux et internationaux. C'est ainsi que le Salon d'exposition du terroir et de cuisine africaine et marocaine s'est tenu à la Corniche de Nador du 14 au 18 décembre sous l'intitulé » Souk Africain. »

Par ailleurs, dans le cadre d'un partenariat international un programme conjoint des agences des Nations-unies pour l'appui de la Stratégie Nationale d'Immigration et d'Asile a été présenté lundi 14 au siège du ministère.

Toujours lundi, une conférence régionale s'est tenue à Tetouan sous le thème: « Perspectives d'intégration des Migrants au Maroc » et une cérémonie de remise d'attestation de mérite au profit de Migrants ayant bénéficié de cours de langue et de culture marocaine a eu lieu à l'espace du conseil régional de Marrakech-Safi, qui a également abrité dans la même journée une cérémonie de signature de contrats de travail avec des entreprises locales pour l'intégration de Migrants dans le marché du travail.

Le mardi 15 a vu l'ouverture de l'offre des services de l'ANAPEC aux Migrants et réfugiés, ainsi que le lancement d'une campagne humanitaire au profit des femmes et enfants Migrants à Rabat et Salé.

SHARAKA, Soutenir le partenariat pour la mobilité UE-Maroc

A l'occasion de cette semaine des Migrants , Mr Anis Birou ministre chargé des Marocains Résidants à

l'étranger et des Affaires de la Migration, Mr Philip Mikos , ministre conseiller et Chef de la coopération de l'union Européenne au Maroc et mr Anas Doukalli , directeur général de l'ANAPEC se sont donnés rendez vous le 15 décembre 2015 à l'agence Agdal de l'ANAPEC pour la présentation des premiers résultats d'une phase d'expérimentations relative à l'ouverture des prestations et services ANAPEC au profit des migrants régularisés .Dans le cadre de la stratégie nationale de l'immigration et de l'asile mise en place par le MCMREAM, le projet SHARAKA accompagne l'ANAPEC dans la mise en oeuvre d'une phase pilote d'insertion professionnelle des migrant régularisés dans le marché du travail marocain.

D'une durée de trois mois , cette action vise à tester dans cinq agences ciblées (Casablanca, Rabat, Fes, Tanger et Oujda) une offre de service provisoire au profit de cette population pour identifier les bonnes pratiques et les axes d'amélioration avant l'élaboration d'une stratégie nationale et la généralisation du dispositif à l'ensemble du pays . actuellement, plus de 150 migrants régularisés bénéficient des prestations et services d'intermédiation de l'ANAPEC que ce soit en agence ou à distance afin d'améliorer leur insertion dans le marché du travail.

En soutien au Partenariat pour la mobilité UE-MAROC signé en juin 2013, le projet SHARAKA « Promouvoir la mobilité des compétences et des personnes » , à pour objectif notamment de renforcer , sur une période de trois années , la capacité des autorités marocaines compétentes dans la gestion de la migration de travail par une coopération renforcée avec ses partenaires européens.

Les moyens financiers mis à disposition du projet par l'UE(5 millions d'euros) ,la France (146mille Euros) et les pays Bas(125 mille Euros) doivent permettre d'organiser la coopération entre le Maroc et les institutions européennes dans une démarche innovante , basée sur l'échange entre pairs.

Une exemplaire et ambitieuse stratégie nationale de l'immigration et de l'asile.

Au cours de cette semaine des Migrants , il a été opportun et utile de mettre en relief la Stratégie Nationale d'immigration et d'asile qui s'inscrit dans la continuité des mesures structurantes initiées par le Maroc depuis septembre 2013, à savoir le Rapport thématique relatif à la situation des Migrants et des Réfugiés dans notre pays élaboré par le **Conseil National des Droits de l'homme** et rendu public le 9 septembre 2013. (CNDH), ainsi que les Hautes Orientations de Sa Majesté Le Roi Muhammed 6 au gouvernement pour procéder à l'élaboration d'une politique globale en matière d'immigration et d'un plan d'action opérationnel (10 septembre 2013.), s'en est suivi la création le 10 Octobre 2013 d'un Département ministériel chargé des Affaires de la Migration.
Le 18 décembre 2014 voit l'adoption par le conseil du gouvernement de la stratégie nationale de l'immigration et de l'asile. Cette dernière apporte de nouvelles réponses aux enjeux stratégiques posés par la question de l'immigration à travers ses enjeux humanitaires , ses enjeux d'intégration, de politique étrangère et de gouvernance ainsi que les enjeux économiques, culturels, et sociaux et en dernier lieu celui de gérer les flux migratoires dans le souci du respect des droits de l'HOmme et des valeurs de solidarité.

Intégrée et humaniste , la stratégie nationale de l'immigration et de l'asile s'inscrit dans un cadre de référence défini par les Orientations de Sa Majesté le Roi, la constitution du Royaume du Maroc , les conventions internationales et les recommandations du conseil national des droits de l'Homme.

La semaine des Migrants qui se poursuit jusqu'au samedi 19 décembre a vu l'organisation de manifestations culturelles, artistiques , sportives et humanitaires .Ce vendredi 18 a lieu au siège du Conseil régional de Rabat -salé-Kenitra une journée d'étude sur le thème: » Non aux murs, oui aux ponts pour mieux vivre ensemble dans la dignité conformément au droit international. »

Le Samedi 19 verra le lancement au Café La Renaissance à Rabat d'une importante campagne nationale » RAWABIT (connexions):Vivons ensemble. »
Une campagne qui intègre l'ensemble des activités de formation, de dialogue public, de sensibilisation et de mise en place d'une plate forme des associations de jeunes qui oeuvrent pour la promotion et la protection des droits des migrants au Maroc.

Hafid Fassi Fihri

http://www.actu-maroc.com/une-exemplaire-et-ambitieuse-strategie-nationale-de-limmigration-et-de-lasile/

Handicaps : une loi pour rien ?

Par Jamal Berraoui

Le parlement a entre les mains un projet de loi cadre sur l'handicap qui suscite beaucoup de remous chez les ONG spécialisées, mais ni les médias ni les partis politiques. Pour preuve, lors de son examen à la deuxième chambre, elle n'a été discutée en commission que par trois conseillers, qui l'ont adoptée à l'unanimité, sans y bouger une virgule, c'est très inquiétant pour la suite. Les ONG aimeraient qu'on adopte, comme le prône la constitution, une approche participative. Elles reprochent au projet de loi cadre de se limiter à énoncer quelques principes généraux, tirés des conventions internationales. Sans leur donner un contenu, puisqu'a chaque fois le projet annonce que la question sera traitée par une nouvelle loi, ou par voie réglementaire.

Des textes sur l'handicap, il y en a déjà eu sans que l'application suive. La loi réserve aux handicapés 7% des emplois dans la fonction et les établissements publics. Disposition restée lettre morte à ce jour, malgré des manifestations ou des grèves de la faim.

La question de l'accessibilité des bâtiments est un autre exemple. Quand elle est exécutée, elle est mal faite, éliminant une partie des chaises roulantes en circulation au Maroc, pour gagner quelques kilos de ciments. Il faut savoir que tous les anciens bâtiments en sont exemptés, y compris quand il s'agit d'un collège ou d'un lycée.

La santé est un vrai casse tête pour tous les handicaps. Mêmes les familles qui ont une couverture médicale n'y arrivent pas, les mutuelles remboursent à des tarifs ridicules les séances d'orthophonie ou de psychomotricité. Pire les enfants de la lune utilisent des crèmes pour réduire les dégâts des rayons de soleil sur leur peau. Les mutuelles refusent de rembourser au motif qu'il s'agit de cosmétiques.

Enfin l'accès à l'éducation droit constitutionnel s'il en faut est fortement entravé. Une circulaire conjointe exige un certificat médical de douze spécialistes pour inscrire un enfant à l'école. Les ersatz tel que les CLIS sont très rares et peu facilités par l'académie. Tout se passe comme si l'exécutif avait décidé de déléguer aux associations une fonction régalienne de l'Etat, un droit pour tout citoyen. L'école inclusive, le combat de tous les parent n'a pas l'écoute des responsables**, même les organisations de droits de l'homme, à part le CNDH, ne s'inscrivent pas résolument dans ce combat.**

Pourtant nous parlons d'une population de plusieurs millions de personnes, repartie sur tout le territoire y compris les plus défavorisés ou l'on peut imaginer les situations les plus désolantes. Les associations font souvent un travail admirable, avec les moyens du bord. Essentiellement des financements de l'INDH et de fondations d'entreprise. Mais même quand l'handicapé réussit à acquérir un métier, il n'y a pas d'emploi au bout. Les résistances sont énormes et ne peuvent être vaincues que par des obligations légales. Il y a enfin la question de la capacité juridique à régler. Une non voyante ou une trisomique peut être cadre supérieur mais ne peut pas ouvrir un compte bancaire, c'est ubuesque, mais c'est la loi. Il faut donc la changer.

http://www.quid.ma/societe/handicaps-une-loi-pour-rien/

Cinque ateliers pour la promotion des droits des détenus dans la région de Béni Mellal

La CRDH de Béni Mellal-Khouribga lance une série d'ateliers visant à sensibiliser les fonctionnaires des centres de détention au respect des droits des prisonniers.

La commission régionale des droits de l'homme de Béni Mellal-Khouribga organise du 14 au 18 décembre une série d'ateliers au profit du personnel des administrations pénitentiaires. L'objectif de ces ateliers de formation est de **sensibiliser les fonctionnaires aux meilleures pratiques** envers la population carcérale, dans le cadre du respect des droits des détenus.

Collaboration étroite avec la délégation générale de l'administration pénitentiaire

Ces rencontres se déroulent actuellement dans cinq centres de détention à Béni Mellal, Khouribga, Khénifra, Azilal et Oued Zem, dans le cadre de la journée nationale du détenu, célébrée le 7 décembre.

Joint par Médias 24, Allal Basraoui, président de la commission régionale des droits de l'homme de la région de Béni Mellal-Khouribga, nous dévoile ses objectifs: "La commission régionale veut assurer des canaux de communication et de collaboration avec la Délégation générale à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion. Ces ateliers visent à sensibiliser les fonctionnaires à l'importance du respect du droit à la santé, à la sécurité, à la scolarisation, à la formation professionnelle et à la réinsertion des détenus, en vue de garantir la dignité de cette catégorie de personnes."

En tout, ce sont plusieurs dizaines de personnes qui bénéficient des travaux de ces ateliers. "Malheureusement, il n'est pas possible d'inviter tous les fonctionnaires de ces établissements, car ces rencontres ont lieu pendant leurs heures de travail. La moitié seulement du personnel peut assister aux travaux", précise A. Basraoui. Et d'ajouter: "Notre objectif premier est de mettre en pratique une équation qui comprend deux paramètres. Il s'agit de résoudre l'équation suivante: comment préserver la sécurité dans les prisons, tout en garantissant l'ensemble des droits des détenus."

La justice marocaine et la société civile peuvent mieux faire

Le président de la CRDH de Béni Mellal-Khouribga note également la difficulté de mettre en place ce modèle, à cause, notamment, de la surpopulation dans les établissements pénitentiaires. A ce propos, il déclare: "Les chantiers de réforme au niveau administratif sont souvent confrontés à un blocage qui ne relève pas forcément de la responsabilité de la Délégation générale de l'administration pénitentiaire. Le recours à la détention provisoire gêne de façon considérable les volontés d'amélioration des conditions de vie de la population carcérale. D'ailleurs, au niveau national, 44% des détenus sont en instance de jugement."

Le responsable pointe également du doigt "la lenteur des procédures administratives et le manque d'implication de la société civile dans l'organisation d'activités à l'intérieur des établissements carcéraux, à cause, essentiellement, des formalités administratives souvent lentes et contraignantes".

S'agissant de la réinsertion des détenus, A. Basraoui souligne que "plusieurs efforts restent encore à faire, malgré les efforts de la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus. Nous avons en effet constaté, à travers nos observations, que les vrais ennuis dans la vie du détenu commencent après sa remise en liberté. La difficulté de réintégration dans le milieu professionnel et les rapports avec les amis et les proches provoquent une exclusion souvent plus grave que l'incarcération elle-même."

Pour rappel, le Conseil national des droits de l'homme avait publié, en 2012, un rapport contenant 100 recommandations pour la protection des droits des détenus, ainsi qu'un ensemble de propositions dans le cadre de la réforme du code pénal et du code de procédure pénale.

http://www.medias24.com/SOCIETE/160421-Cinq-ateliers-pour-la-promotion-des-droits-des-detenus-dans-la-region-de-Beni-Mellal.html

La loi portant création du Conseil national de la presse approuvée

Youssef Roudaby

PRESSE - Le projet du nouveau Code de la presse avance à grand pas. Mardi 15 décembre, le projet de loi 90-13 portant sur la mise en place du Conseil national de la presse (CNP) a été adopté par le Conseil du gouvernement. La commission parlementaire devrait approuver une autre loi portant sur le statut des journalistes professionnels "la semaine prochaine", selon le ministre de la Communication Mustapha El Khalfi, contacté par le HuffPost Maroc.

Le CNP va être composé de 21 membres, qui seront votés "de manière démocratiques par les journalistes détenant des cartes de presse ainsi que par les éditeurs dont la situation fiscale est régularisée", ajoute le ministre de la Communication. Parmi les élus, sept seront des journalistes professionnels, sept représenteront les éditeurs et les sept derniers la société civile. "Il y aura un membre représentant du **Conseil national des droits de l'Homme**, des avocats, un juge ainsi que d'autres éléments représentant des associations militant pour les droits de l'Homme", détaille Mustapha El Khalfi.

La création du CNP va ainsi "assurer l'indépendance du secteur de la presse de l'administration" puisque cette institution, devant voir le jour courant 2016, va être à la charge de plusieurs fonctions actuellement relevant du ministère de la Communication. "L'octroi du code de la presse sera désormais de la responsabilité du CNP", explique Mustapha El Khalfi. Le conseil devra également contenir un mécanisme d'arbitrage des litiges survenant dans le secteur. "Cela permettra de régler plusieurs désaccords à l'amiable sans avoir recours à la justice", ajoute notre interlocuteur.

Le retrait de la carte de la presse se fera en revanche par voie judiciaire et non administrative, comme c'est le cas actuellement. "Il en est de même pour la presse accréditée", souligne El Khalfi.

Concernant la loi portant sur le statut du journaliste, elle devrait imposer la détention d'un diplôme universitaire équivalent à une licence afin de pouvoir bénéficier d'une carte de presse. "Les personnes ayant des antécédents judiciaires comme le chantage ou le trafic de drogue ne pourront plus détenir une carte de presse", ajoute le ministre PJD. Cette nouvelle loi devrait également "renforcer les garanties sociales du journaliste" et détermine les congés payés, la durée de la période d'essai et celle du préavis dans un CDI liant un journaliste à une entreprise de presse.

Une deuxième mouture du projet de loi concernant les éditeurs a été remise mardi dernier à l'ensemble des éditeurs exerçant dans le secteur de la presse. "Celle-ci respecte l'ensemble des amendements remis par la Fédération marocaine des éditeurs de journaux (FMEJ)", annonce El Khalfi. La FMEJ avait en effet dénoncé plusieurs articles de ce texte de loi, notamment ceux portant sur les amendes, jugées "trop élevées" par les éditeurs.

http://www.huffpostmaghreb.com/2015/12/17/conseil-national-presse_n_8826070.html